



أسسها
خالد يوسف
المرزوق
رحمه الله
في العام
1976

الأنباء

www.alanba.com.kw

كويتية • يومية • سياسية • شاملة • 100 فلس | 24 صفحة

الأربعاء



أحمد الأمير
"الخليج" يتألق على
وسائل التواصل الاجتماعي
في 2020 18



مجلد الأيوب
"Ooredoo" في 2020.. رحلة نجاح
تُوّجت بإنجازات استثنائية 19



عبدالعزیز البلبطين

ترفع إلى مجلس الوزراء بعد النظر في توصيات صرف المبالغ وتشمل الشهداء والمصابين ومن أدار الأزمة والمتعاملين مباشرة مع المرضى والميدانيين والعاملين أثناء الحظر الكلي والجزئي

مكافأة الصفوف الأمامية.. 6 فئات أمام "طوارئ كورونا"



غرفة التجارة تطرح رؤيتها عبر ورقة إصلاحية:

- الكويت تتجه نحو أزمة نافذة لكل أنشطة الدولة
- الإصلاح شعار دون تطبيق.. وأصبح أكثر كلفة وأبعد منالاً
- إعادة هيكلة الدعم وترشيدها ليكون حجم الدعم أكبر كلما كانت قدرات المواطن أقل
- القطاع الخاص قادر على المساهمة في إصلاح المالية العامة وتعديل التركيبة السكانية
- التصدي الجاد للفساد يتعرض لمقاومة شرسة 17



سمو الشيخ صباح خالد متوسلاً الشيخ ثامر العلي والفرق عصام النهام



سمو رئيس الوزراء والشيخ حمد جابر العلي في مقر وزارة الدفاع

رئيس الوزراء زار "الدفاع" و"الداخلية": مسؤولية الدولة توفير المعدات للجيش
ويجب الحفاظ على دور رجل الأمن في تصرفه وسلوكه 02

أسامة الشاهين: مراجعة عقوبات جرائم الشرف واعتبارها أولوية

اقتراحات نيابية لتكويت القضاء وزيادة بدل الإيجار ومعاشات المتقاعدين

تأول مرة في الكويت

شاهد تقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

هل تريد المزيد من المحتوى؟

تصفح PDF

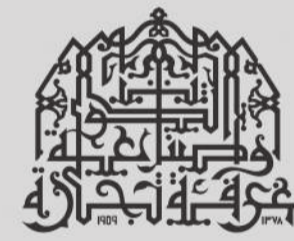
الصفحة 7 و6 التفاصيل

وفي السياق ذاته، تقدم النائب أحمد الحمد باقتراح برغبة لتأسيس مناطق صناعية حرفية لدعم المبادرات والمشاريع الشبابية الكويتية. وأمس أيضاً، جدد النائب خليل الصالح دعمه وتأييده لمعالجة قضية القروض، مؤكداً أن الحكومة مطالبة بالجدية في التعامل مع القضايا التي تمس الوضع المعيشي للمواطنين. من ناحيته، قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحاً بقانون لإنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير. واقترح النائب د.عبدالله الطريجي زيادة بدل الإيجار إلى 250 ديناراً شهرياً. من جانبه، قال رئيس لجنة المرأة النائب أسامة الشاهين إن اللجنة ستقوم بمراجعة عقوبات جرائم الشرف واعتبارها أولوية.

سامح عبدالحفيظ - سلطان العبدان

استمر النشاط النيابي الشعبي اتخذاً في التصاعد تجاه ترجمة الوعود الانتخابية التي واقع ملموس ليحظى اليوم البرلماني امس بجملته اقتراحات لامست هوموم الشارع. وفي هذا الاطار، أعلن النائب هشام الصالح عن تقديمه اقتراحين بقانون: أحدهما بشأن تنظيم السلطة القضائية بتكويت القضاء، والاقتراح الآخر بتعديل قانون المحكمة الإدارية بامتداد ولاية القضاء للنظر في مسائل الجنسية وكذلك دور العيادة. من جهته، قدم النائب مرزوق الخليفة اقتراحاً لزيادة المعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات اعتباراً من 2021/6/1 بواقع 60 ديناراً شهرياً.

غرفة تجارة وصناعة الكويت



وفي بلد طغت فيه السياسة على القرار الاقتصادي حتى انحرفت به عن الحصافة والصواب، يصبح الحديث الصادق والصريح عن العلاقة العضوية بين السياسة والاقتصاد بمثابة واجب وطني والتزام أخلاقي. فليس غريباً - إذن - أن نتحدث عن السياسة في معرض البحث عن مخرج من المأزق الاقتصادي، بل الغريب ألا نفعل. وما كانت الغرفة لتختم ورقتها بهذا الجزء بالذات لولا قناعتها العميقة بأن التآزم السياسي في الكويت أصبح أخطر ما يهدد جهود التنمية، وأن الإخفاق التتموي - بالمقابل - أصبح أكثر ما يثير أسباب التآزم السياسي؛

- فعندما ينفصل صندوق الاقتراع عن التنمية المستدامة، يصبح المستقبل في خطر.

- وعندما يُبنى القرار الاقتصادي من منطلق احتكار الحقيقة وعلى أسس الشك والريبة، تصبح الديمقراطية في خطر.

- وعندما تبعدنا الخلافات السياسية والعصبيات المجتمعية عن الإحساس بلهيب حرائق المنطقة، وتفقدنا الوعي بمخاطر ما نحن فيه وما نحن إليه، يصبح الوطن كله في خطر.

وإنّ وطننا في خطر.

تأمل الغرفة أن تساهم ورقتها هذه في تحريك الفزعة الوطنية، بعد جرس الإنذار الخطير والكئيب الذي أطلقه تخفيض التصنيف الائتماني السيادي. وهي تعلم تماماً أن الحوار الوطني الراقى والمتحرر من ضغوط المصالح والمواقف المسبقة، لا بد وأن يعدل في مضمون هذه الورقة، ويحذف منها ويضيف إليها. غير أن الغرفة ترجو أن نتفق جميعاً على أن أي شعب يطمح الى الديمقراطية وحرّياتها وحقوقها، لا بد أن يلتزم - بالمقابل - بمسؤولية وطنية موازية ومكافئة. فكل حق يقابله واجب، والحرية على قدر المسؤولية، خاصة وأن التحولات الكبرى التي يشهدها العالم سياسياً وتقنياً واقتصادياً، تشكل ضغوطاً قوية ومتزايدة على اقتصاد الكويت وماليته العامة، وستؤدي بالتأكيد - في حال استمرار الهروب من الإصلاح - إلى إضعاف قدرة الدولة على توفير حياة كريمة لمواطنيها. وهنا تؤكد الغرفة ثقتها المطلقة بأن المواطن الكويتي الذي نطلب منه هذه الفزعة الوطنية وهذا الالتزام بالمسؤولية لن يتردد أبداً في الاستجابة شريطة أن يأخذ حقه في الاطلاع على الحقيقة بكل تفاصيلها وجوانبها، وخاصة من حيث غايات الإصلاح وضرورته والتضحيات التي يتطلبها، والتكلفة الوطنية والمالية للاستمرار في الهروب منه.

إنّ
وطننا
في
خطر*

* تحت هذا العنوان اصدرت غرفة تجارة وصناعة الكويت ورقة حول التبعات الوطنية والاقتصادية الخطيرة التي تترتب على الاستمرار في تأجيل الإصلاح والتي يمثل تخفيض التصنيف الائتماني السيادي نذيراً مقلماً لها، والنص أعلاه، هو الصفحة الأخيرة التي تحتتم بها الغرفة ورقتها.